



أثر البعد الاقتصادي في تنمية المراكز الحضرية الجديدة

(مركز ناحية بانيقيا (النور في مدينة النجف حالة دراسية)

بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة بعنوان (دور المراكز الحضرية الجديدة في

التنمية المستدامة مركز ناحية الرضوية ومركز ناحية بانيقيا حالة دراسية)

أ.م.د. زياد علي اسماعيل

غيث عبد الامير محمد

مكان العمل/ جامعة الكوفة/ كلية التخطيط العمراني

جامعة الكوفة/ كلية التخطيط العمراني

ghaithabdulameermohamed@gmail.com

طالب دراسات عليا

المستخلص

يعد البعد الاقتصادي ذات اهمية بالغة في تنمية واستحداث المراكز الحضرية الجديدة حيث لا تقتصر التنمية المستدامة على الجوانب البيئية فقط بل يعد البعد الاقتصادي ركيزة اساسية من ركائز التنمية المستدامة والتنمية الحضرية المستدامة، حيث لا يمكن انشاء او استحداث او تنمية اي مركز حضري جديد الا بوجود نشاط اقتصادي يدعم تنمية هذا المركز. حيث يمثل البعد الاقتصادي بالموارد الطبيعية الموجود وبالنشطة الصناعية والتجارية والزراعية، حيث سيتناول البحث مفهوم التنمية المستدامة وابعادها المتمثلة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي) ومن ثم التطرق الى كيف يمكن تحقيق متطلبات تنمية البعد الاقتصادي ومن ثم دراسة واقع حال البعد الاقتصادي في ناحية بانيقيا وكيف يمكن تطوير الواقع الاقتصادي في الناحية ومن ثم الخروج بأستنتاجات وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، تمويل التنمية

مشكلة البحث: عدم وضوح اهمية البعد الاقتصادي في تنمية المراكز الحضرية الجديدة.

فرضية البحث: وجود اهمية بالغة للبعد الاقتصادي في استحداث وتنمية المراكز الحضرية الجديدة.



هدف البحث: التعرف على البعد الاقتصادي وكيف يمكن تحقيق وتنمية هذا البعد بالشكل الصحيح للوصول الى عملية التنمية المستدامة في المراكز الحضرية الجديدة.

The impact of the economic dimension on the development of new urban centers (the center of Baniqia district (Al-Nour) in the city of Najaf, a case study)

A research extracted from a master's thesis entitled (The Role of New Urban Centers in Sustainable Development, Razavi District Center and Baniqia District Center, a case study)

Prof. Dr. Ziyad Ali Ismail

Workplace/ University of Kufa/
College of Urban Planning

zeyada.ismaeel@uokufa.edu.iq

Ghaith Abdel Amir Mohamed

University of Kufa/ College of Urban
Planning

graduate student

ghaithabdulameermohamed@gmail.com

Abstract

The economic dimension is of great importance in the development and creation of new urban centers, as sustainable development is not limited to the environmental aspects only, but the economic dimension is an essential pillar of sustainable development and sustainable urban development, as it is not possible to establish, create or develop any new urban center without the presence of activity Economic supports the development of this center. Where the economic dimension is represented by the existing natural resources and industrial, commercial



and agricultural activities, where the research will address the concept of sustainable development and its dimensions (the economic dimension, the environmental dimension, the social dimension) and then to address how the requirements for the development of the economic dimension can be achieved and then study the reality of the dimension. The economic situation in the area of Panicia, and how it is possible to develop the economic reality in the area, and then come up with conclusions and recommendations.

Keywords: sustainable development, economic development, financing for development

المقدمة

فرضت عمليات نمو المدن مكانيا وسكانيا تحديات ومشاكل في المدن والتي كانت لابد من معالجتها بأن يتم انشاء واستحداث مراكز حضرية جديدة خارج مراكز المدن الكبرى الجاذبة خارج حدودها الادارية، ان عملية استحداث المراكز الحضرية الجديدة تخضع الى عمليات متتابعة من عمليات التنمية الحضرية المستدامة، ان التنمية الحضرية المستدامة تعمل على اضافة جميع ابعاد التنمية المستدامة وهي (البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي) فضلا عن البعد العمراني المهم في التنمية الحضرية المستدامة. وفي بحثنا هذا سوف نتكلم عن البعد الاقتصادي ودوره في تنمية المراكز الحضرية الجديدة واهمية مؤشرات هذا البعد المتمثلة بالموارد الطبيعية والامكانيات وكيف يمكن استغلالها في تحقيق التنمية وفي الانشطة الصناعية والتجارية والزراعية حيث سيتناول البحث مفهوم التنمية المستدامة وابعادها ومن ثم معرفة كيف يمكن تحقيق متطلبات تنمية البعد الاقتصادي ومن ثم دراسة واقع حال البعد الاقتصادي في مركز ناحية بانيقيا ومعرفة كيف يمكن تنمية وتطوير الواقع الاقتصادي في الناحية والخروج بأستنتاجات وتوصيات.



مفهوم التنمية المستدامة:

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة متداولاً بين الاوساط المختلفة يختلف اعتماده وتطبيقه من وسط لآخر تبعاً للمعايير الخاصة لكل وسط. (عبد الرحمن ، 1988 ، ص2) وتعامل بعضهم مع مفهوم (التنمية المستدامة) كرؤية أخلاقية وبعضهم الآخر كأنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية مما أضفى على المفهوم نوعاً من الغموض. (بوزيد ، 2013، ص 76) وبشكل عام ارتكزت الآراء على:

- النظرية الاقتصادية من خلال التركيز على الكفاءة الاقتصادية.
 - النظرية البيئية من خلال التركيز على تشغيل نظم البيئة والمحافظة على التكامل البيئي.
 - نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية من خلال التركيز على العواقب التوزيعية لبدائل السياسات.
- ولقد وضع تقرير بورتلاند تعريفاً للتنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". ويتجلى من التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد والحفاظ على حقوق الإنسان فدمج بين مبدئين أساسيين (الحاجات والحدود)، فما يخص الاحتياجات فهي ذات جانب اخلاقي متعلق بإعادة توزيع المصادر وتم وضع عدة مبادئ أساسية كمدخل للتنمية المستدامة أهمها ان التحول نحو الاستدامة يمكن أن يحدث عن طريق احترام الثقافات المحلية ، وفيما يخص الحدود فيتمثل بقدرة البيئة على تلبية الحاجات في الحاضر والمستقبل والمرتبطة مع التنظيم الاجتماعي والتطورات التكنولوجية. أما وجهات نظر المنظمات الدولية بالتنمية المستدامة فتختلف بحسب الأولويات المختلفة ، فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية الدولية للتنمية المستدامة. (عبد الرحمن ، 1988 ، ص54)
- مما تقدم يمكن أن نحدد مفهوم اجرائي لعملية التنمية المستدامة، وهي عملية استغلال كافة الموارد والامكانيات الطبيعية والبشرية وعلى كافة المستويات لتحسين حياتهم وتحقيق تطلعاتهم من دون المساس بحقوق الاجيال القادمة.



الابعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

انتشر لدراسة التنمية المستدامة مداخل وابعاد متعددة لكن الأدبيات المختلفة في حقل الاقتصاد تصب جميعها في أن مفهوم التنمية المستدامة يخرج إطاره المعياري من ثلاثة ابعاد أساسية هي التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وقبل تناول هذه الابعاد نؤكد أنها تتلاقى وتتشابك معا في مجالات متعددة. أما الجوانب الأخرى المشتقة فاشهرها الجانب المؤسسي والجانب التكنولوجي والجانب الإداري وجانب التنمية البشرية، وهذه الجوانب أيضاً يخرج منها جوانب فروع أخرى (الكبيسي وآخرون ، 2019، ص185)

١- البعد الأول يركز على الجانب الاقتصادي: الذي يعد أكثر عمقاً لتفسير مفهوم التنمية المستدامة حيث يركز على الاستخدام الأمثل للموارد للحصول على الحد الأقصى من المنافع في ظل الحفاظ على تنوع الموارد واستخدامها ولا يؤدي إلى تقليل الدخل الحقيقي في المستقبل. وفي هذا الصدد تهتم الدول المتقدمة بخفض استهلاكها في مستويات الطاقة والموارد، بينما الدول النامية تسعى إلى التوظيف الأمثل للموارد بهدف رفع مستوى معيشة المواطن ومحاصرة الفقر، وبعبارة أخرى ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل بحيث لا يقل عن دخل الفرد في الجيل الحالي. وخلال فترة التسعينات زاد الاتجاه لإدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد في الاعتبار، وبذلك تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة والتي لا تمنع الاستغلال الكثيف للموارد الاقتصادية مثل المياه أو النفط أو الغابات، ولكنها ترفض الاستغلال الجائر لهذه الموارد بحيث تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد القابلة للنضوب أو الغير متجددة، وبرز مفهوم التنمية الاقتصادية البحتة، الذي لا يأخذ في الاعتبار البعد البيئي ويعتبر محل انتقاد من جميع الأوساط والمؤسسات الاقتصادية العالمية؛ لدرجة أن اطلق عليه بعضهم "التنمية السوداء" (الحري، 2019، ص194). أبعد من ذلك شمل البعد الاقتصادي بجانب البعد البيئي الجانب والاجتماعي. حيث اعتمد في عام 2002 في قمة الأرض في جوهانسبرج أن



تكون الاستدامة الاقتصادية في مجالات الحاجات الإنسانية الأساسية، مثل المياه والغذاء والصحة والتعليم والماوى والطاقة بجانب الدخل (الظاهر، 2010، ص122).

ب- البعد الثاني البعد الاجتماعي فيركز على الانسان وعلاقته المتبادلة وعدم التمييز وتحسين مستوى المعيشة من خلال التعليم والصحة والمساواة واثاحة فرص الحرية والمشاركة السياسية وفي كل الأحوال تهتم بالقطاع الحكومي والمجتمع المدني، والاستدامة من المنظور الاجتماعي تعني التركيز بشكل أساسي على توفير فرص الحصول على العمل اللائق، والخدمات العامة، وكيفية تحقيق النمو، الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا الصحة والقضاء على الأوبئة والأمراض ومستويات التعليم والتدريب والعدالة الاجتماعية، وتشمل التنمية الاجتماعية أيضاً قضايا الفقر بأنواعه والقضاء على الجوع، وقضايا المأوى ونوعية الحياة، والأمن الاجتماعي والنمو السكاني واعداد الوفيات، وسيما في المراحل المبكرة من العمر. (الجهني، 2015، ص176).

ج- البعد الثالث يركز على الجانب البيئي والذي ينظر إلى التنمية المستدامة على اساس استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بأسلوب لا يؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدرتها بالنسبة للأجيال القادمة، والمحافظة على رصيد ثابت لا يتناقص من الموارد الطبيعية. وهناك تداخل واضح بين مشكلات البيئة والتنمية ومن ثم ظهر مصطلح التنمية المستدامة. فعلى الصعيد البيئي تصبح التنمية مستدامة عند الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، مما يضاعف المساحة الخضراء. ومن هذا المنطلق تكون الاستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية، واستخدامها بحرص شديد (قاسم، 2007، ص170)



شكل (1-1) يوضح الابعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

بعد معرفة التنمية المستدامة وابعادها سوف يتطرق البحث الى معرفة كيف يمكن تحقيق التنمية في البعد الاقتصادي. وذلك من خلال:

1- الحد من الافراط في الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ، خاصة في الدول المتقدمة حيث يزيد نصيب الفرد في الولايات المتحدة الامريكية ب33 مرة عن الهند من استهلاك النفط والغاز والفحم مما يعكس مستوى قياسي من الاستهلاك لدى السكان في الدول الصناعية مقابل نظيرتها في الدول النامية .

2- الاستخدام العقلاني والامثل للموارد الطبيعية : أي إيقاف تبديد الموارد من خلال أجراء تخفيضات لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة ، عن طريق تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كأستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

3- معالجة مشكلات التلوث العالمي خاصة من طرف الدول المتقدمة باعتبارها المتسببة وينسب عالية ، ولديها كافة في الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بان تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف



4- المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخل ومكافحة ظاهرة البطالة من خلال اتباع سياسات تشغيل فعالة.

5- استغلال الامكانيات والموارد في مختلف الانشطة الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة والتجارة لتعود بالفائدة على السكان . (محمد ماهر ، 2000 ، ص130)

بعد دراسة ابعاد التنمية المستدامة وكيف يمكن تحقيق التنمية في البعد الاقتصادي سوف ينتقل البحث الى دراسة واقع الحال للبعد الاقتصادي في ناحية بانيقيا في مدينة النجف.

مقدمة لواقع حال ناحية بانيقيا

نظرا لموقع واهمية ناحية بانيقيا سعت السلطات المحلية في محافظة النجف الاشرف ان تجعلها ظهيرا ستراتيجيا لمدينة النجف ولاسيما في قطاع السكن حيث تم اعداد تصميم قطاعي متكامل مع مركز حضري وتمت المباشر بالبنى التحتية فعليا بها، و تم توزيع اكثر من 20 الف قطعه سكنيه فيها ، وللضرورة الإدارية ولمتابعة خدمات وشؤون هذه المنطقة بادر مجلس المحافظة وبحسب صلاحياته على وفق قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 باستحداث ناحيه باسم ناحية بانيقيا و يكون مركزها قريه النور التي وزعت على هيئة اراضي سكنية وتم اصدر القرار المرقم 14 لسنة 2012 وذلك لفك ارتباط القرى والتي هي (مظلوم و الغزالات و الرهيمه و العزبة و الاساويد) و المقاطعات لتلتحق مع مركز ناحيه النور المقترحة ، فضلا عن بناء دور واطئة الكلفة التي عددها 500 دار حيث كان في وقتها عدد سكان مركز الناحية لا يتجاوز (3000) نسمة في عام 2016 الا ان افتتاح اغلب المشاريع في عام 2017 خصوصا الخدمية ومنها المركز الصحي الرئيسي وافتتاح متوسطة عدد 2 فضلا عن افتتاح مدرسة ثانويه في قريه مظلوم وايصال الماء الصالح للشرب وايصال الكهرباء وفتح اغلب شبكات النقل الواصل الى الناحية واهمها سيطرة البحر فضلا عن افتتاح وتوزيع مجمع دور واطئة الكلفة حيث وزعت أكثر من 350 دار تسليم مفتاح الى مستحقيه من الشهداء والجرحى فضلا عن تقديم تسهيلات لمنح القروض ومنح اجازات البناء الإدارية كل هذه الخدمات شجعت على زيادة السكان ليصل في نهاية عام 2018 الى اكثر من (16 000) نسمة . (تقرير مديرية تخطيط النجف، وزارة التخطيط العراقية، 2021).



فضلا عن وجود بحر النجف والموارد الطبيعية وفي مختلف المجالات حيث لطبيعة جماله وارتفاع مناسيبه الأثر الكبير في جذب اغلب سكان المحافظة وايضا وجود آثار ولاسيما في منطقة الحياضية التي تتمركز بها آثار الرهبان والمقدسات والمرقد كانت محطة جذب آخر للسائحين والزوار ولاسيما مرقد زكية بنت الحسن (ع) . (تقرير مديرية تخطيط النجف، وزارة التخطيط العراقية، 2021)

المميزات التي اهلت المنطقة لتكون ناحية (مديرية تخطيط النجف، وزارة التخطيط العراقية، 2021):

- (1) تعد الظهير الاقرب الى قضاء النجف . .
- (2) وجود ممر طريق الحج البري والذي يعد من الطرق الحيوية المهمة
- (3) وجود بحر النجف الذي يعتبر مورد طبيعي حيث توجد على اطرافه مساحة واسعة من الاراضي الزراعية
- (4) وجود مساحات زراعية كبيرة وواسعه فيها وبساتين
- (5) وجود آثار فيها بالقرب من منطقة الحياضية وغيرها من المناطق .
- (6) وجود مقامات ومرقد مقدسة مثل مرقد السيدة زكية بنت الامام الحسن (ع) في الرهيمية وسيد علي في قرية مظلوم
- (7) وجود محميات طبيعية فيها
- (8) امتلاكها مقومات صناعية بالإضافة الى امتلاكها مواد اولية في مجال الصناعة الانشائية (المقالع) .

الموقع والحدود

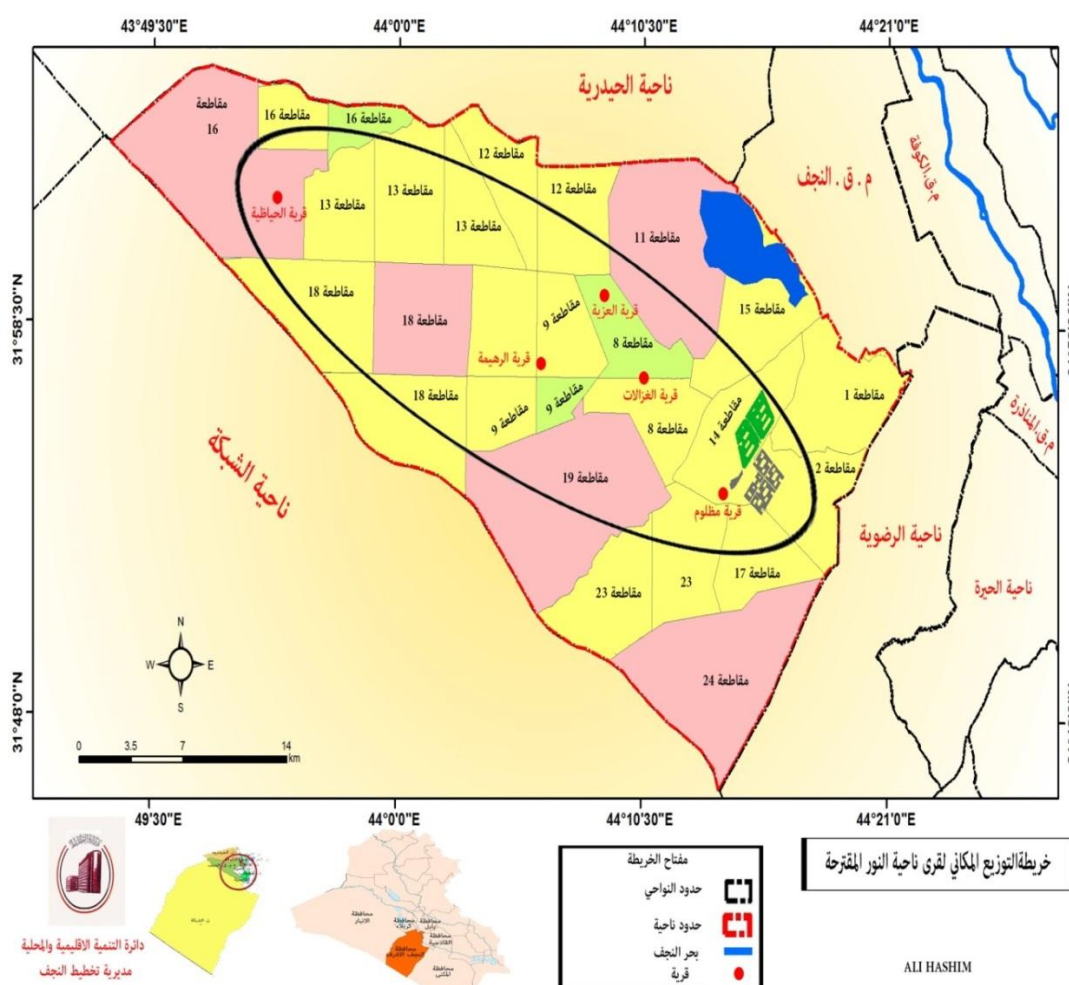
تقع ناحية بانيقيا في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة النجف بين دائرتي عرض (50 31 - 32 50) وخطي طول (21 44 - 21 44) يحدها من الشمال ناحية الحيدرية ومن الشرق مركز قضاء النجف، أما ، فتحدها ناحية الرضوية ومن الجنوب الغربي تحدها ناحية الشبكة كما موضح في الخريطة رقم (4-6). تبعد عن مركز قضاء النجف حوالي (١٥) كم. (تقرير مديرية تخطيط النجف، وزارة التخطيط العراقية، 2021)

المساحة والتوزيع المكاني



تبلغ مساحة ناحية بانيقيا (35395) دونم اما مساحة مركز الناحية هو (5351) دونم، وتضم (7) قرى هي (قرية النور الاولى والثانية و الاساويد و الحياضية و الغزالات و الرهيمة و العزية و مظلوم) تتوزع هذه القرى بشكل عرضي بيضوي من الشمال الى الجنوب بالنسبة للناحية او بمعنى ادق بشكل مبعثر اي ان الخدمات المقدمة في المستقبل تكون بشكل معقد وبكلفة اكبر. يشير التحليل المكاني الى ان مركز الثقل السكاني يقع في قرية النور التي استحدثت في عام (٢٠١٢) اذ يبلغ عدد سكانها حوالي (15000) نسمة ويعزى سبب ذلك الى ان الحكومة قامت بتوزيع قطع اراضي سكنية فيها بأعداد كبيرة. (مديرية تخطيط النجف، وزارة التخطيط العراقية، 2021)

خريطة رقم (1-1) توضح التوزيع المكاني لقرى ناحية بانيقيا





القطاع الاقتصادي

1- الزراعة:

تشتهر ناحية بانيقيا بزراعة محصول القمح وتعتمد زراعته على مياه الابار فضلا عن الزراعة بالرش في عدد من المقاطعات اذ تبلغ مساحة الاراضي الزراعية في المنطقة اكثر من (6000) دونم . بالإضافة الى ذلك تشتهر بزراعة النخيل بكافة اصنافه وكذلك اصناف عديدة من الخضروات كونها تمتلك مساحات واسعة من التربة الخصبة الصالحة للزراعة.

٢ - الثروة الحيوانية : تشتهر ناحية بانيقيا بتربية الدواجن، حيث تحوي على العديد من حقول الدواجن التي تغطي احتياجات المحافظة، وكذلك تشتهر بتربية الاسماك بشكل كبير جداً، حيث يوجد عدد كبير من البحيرات في الناحية كونها تملك مساحات كبيرة ومؤهلات عديدة لعمل تلك البحيرات.

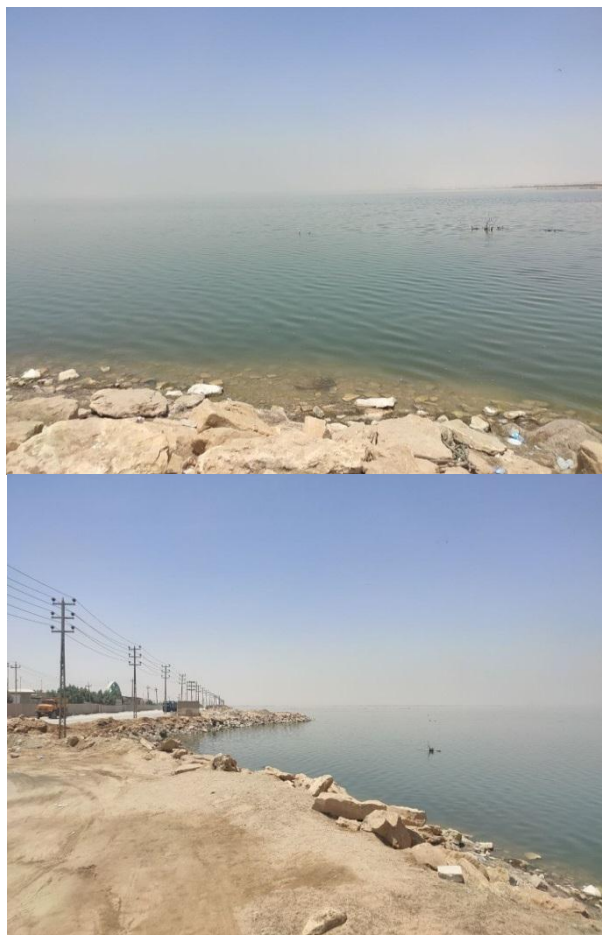
4-2-7-2 الصناعة:

تضم الناحية مجموعة من المصانع والمعامل المحلية والبدائية والتي يعتمد عليها اهالي المنطقة في توفير الدخل لهم حيث يوجد عدد من المقالع حوالي (150) مقلع، وعدد من معامل الطابوق بعدد (5) معامل ويتراوح عدد العاملين بها حوالي (30-50) عامل ويوجد معمل اسمنت كاره في الناحية ويتراوح عدد العاملين فيه تقريبا (1000) عامل .





صورة (1-1) توضح النشاط الصناعي في ناحية بانيقيا



صورة (1-2) والتي توضح بحر النجف كمورد طبيعي اقتصادي لم يتم استغلاله

المصدر/ الباحث

إن تطوير النشاط الصناعي في ناحية بانيقيا يتطلب تسهيلات مالية لاصحاب هذه المشاريع لتطويرها وزيادة انتاجيتها وافتتاح معامل جديدة تكون بشكل مخطط ومصمم ضمن التصاميم المطلوبة للأنشطة الصناعية تراعي جميع الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالتالي تشغيل الايدي العاملة وزيادة الدخل لهؤلاء العاملين وضمان عملهم في اماكن سكنهم دون الحاجة للذهاب الى مركز مدينة النجف للعمل. وايضا انشاء المدينة الصناعية المقترحة حيث ان انشاء المدينة الصناعية في ناحية بانيقيا يعد قطباً جاذباً للكثير من الأنشطة الصناعية التي تسهم في تنمية الناحية بشكل خاص ومدينة النجف بشكل عام.



اما على مستوى الموارد الطبيعية والامكانيات فأن وجود بحر النحف في ناحية بانيقيا يعد مورداً ومعلماً طبيعياً مهماً، يمكن استثماره وتنميته لأن يكون منطقة ذات وجهة سياحية مهمة، حيث يتم بناء فنادق بمواصفات سياحية وفندقية مميزة وايضا انشاء مطاعم واماكن عامة للاستجمام والترفيه للمرتادين المحليين والزائرين من مختلف العالم لما لمدينة النحف من اهمية في السياحة الدينية على مستوى العالم، حيث يتم جذب الزائرين القادمين الى منطقة بحر النحف ومن ثم سوف تكون وجهة سياحية مميزة مما تعمل على تنمية ناحية بانيقيا بشكل خاص ومدينة النحف بشكل عام حيث تسهم في تشغيل الكثير من الايدي العاملة وزيادة دخولهم ومن ثم تعمل على تنمية وتطوير ناحية بانيقيا ومدينة النحف بشكل عام.



صورة (1-3) توضح الكورنيش السياحي والترفيهي في مدينة الدمام في السعودية والذي يمكن ان يصبح بحر النحف وجهة سياحية ترفيهية مميزة كبقية الوجهات السياحية في المدن العربية.

الاستنتاجات

- 1- لايمكن اغفال اي بعد من ابعاد عملية التنمية المستدامة.
- 2- يمكن تحقيق متطلبات عملية التنمية للبعد الاقتصادي من خلال استغلال الموارد الطبيعية بالشكل الامثل وايضا من خلال دعم وتطوير الانشطة الصناعية والزراعية والتجارية.
- 3- تحتوي ناحية بانيقيا على امكانات طبيعية تؤهلها لان تكون مركز حضري جديد معتمد على نفسه.



- 4- ان وجود الأنشطة الصناعية في ناحية بانيقيا بالامكان جعلها قطب جذب ونمو صناعي يمكن لساكني ناحية بانيقيا ان يستغلوه من خلال العمل فيه وزيادة دخولهم.
- 5- يعتبر بحر النجف مورد طبيعي مهم في محافظة النجف بشكل عام وناحية بانيقيا بشكل خاص لذلك لابد من استغلاله لكي يصبح وجهة سياحية مميزة.

التوصيات

- 1- الاهتمام بجميع الأنشطة الصناعية بأعتمادها هي الرافد الأقوى لعملية التنمية.
- 2- التركيز على المدينة الصناعية الواقعة في ناحية بانيقيا وامكانية انجازها لما لها من اثار ايجابية على مركز ناحية بانيقيا ومركز ناحية الرضوية بشكل خاص وحتى على مدينة النجف بشكل عام، اذ تعتبر انطلاقة ومرتكز لاساس اقتصادي قوي وجديد.
- 3- الاهتمام بمنطقة بحر النجف بأعتمادها منطقة حيوية مهمة لما لها من امكانات طبيعية وموقع مهم.
- 4- تطوير وتنمية جميع الأنشطة الزراعية في ناحية بانيقيا والعمل على تسويق المنتجات الزراعية.

المصادر

- 1- الجهني، نعيم بن عطاء الله " التنمية الاجتماعية و البشرية المستدامة في :دراسات حول التنمية المستدامة " الرياض ، دار جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2015.
- 2- الحربي، عبد العزيز سليم " المدخل الاقتصادي في دراسات حول مداخل التنمية المستدامة " الرياض ، دار جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2019.
- 3- الطاهر، محمد قادري ، " التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق " ، دار الحسين ، صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010.
- 4- الكبيسي، عامر خضير و اخرون ، " دراسات حول مداخل التنمية المستدامة " الرياض ، دار جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2019 .
- 5- عبدالرحمن ، عيسوي ،"الاسلام و التنمية" دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1988.
- 6- قاسم، خالد مصطفى " ادارة البيئة المستدامة في ظل العولمة " ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2007.
- 7- بوزيد ، سايج : "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية " اطروحة دكتوراه ، جامعة ابو بكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2013
- 8- محمد ماهر ، تقليل البطالة ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2000 ، ص1301